

الهجرة غير الشرعية من منظور أوروبي: ظاهرة اجتماعية أم تهديد أمني؟

The illegal immigration from a European perspective : social phenomenon or a security threat?

حريدي صبرينة¹

¹باحثة دكتوراه. جامعة الجزائر -03-

البريد الإلكتروني: sabo42010@hotmail.fr { HYPERLINK "mailto:sab042010@hotmail.fr" }

تاريخ القبول: 2019/03/25

تاريخ الاستلام: 2018/11/15

الملخص:

تعتبر الهجرة غير الشرعية من أهم الظواهر التي لا تزال تطرح في عديد اللقاءات والمنتديات الدولية باعتبارها مسألة تعدت الأبعاد الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية، حيث أصبح طرحها مقرونا بالمسائل الأمنية على غرار ظاهرتي الإرهاب والجريمة المنظمة، إذ تعتبر منطقة جنوب غرب المتوسط من أهم المناطق التي عرفت تزيادا في مستويات الهجرة غير الشرعية من دول الضفة الجنوبية إلى دول الضفة الشمالية خصوصا بعد سياسة الإغلاق التي انتهجتها دول الاتحاد الأوربي والمعبر عنها في فضاء تشنغن (Schengen) المقتصر فقط على الدول الأوروبية والتي تعتبر دول جنوب غرب المتوسط تهديدا أمنيا مباشرا لها، متجاهلة أن هذه الدول هي الأخرى أصبحت منطقة عبور لأعداد هائلة من المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين و هي تتحمل كذلك آثارها السلبية.

ففيما تتمثل السياسة الأوروبية للهجرة غير الشرعية اتجاه منطقة جنوب غرب المتوسط؟ وما هي الآليات التي تم تبنيها في الحد من هذه الظاهرة؟

الكلمات الدالة: الهجرة غير الشرعية، الإرهاب، الجريمة المنظمة، منطقة جنوب غرب المتوسط

Abstract :

Illegal migration has become a phenomenon often discussed in various international meetings as it extended beyond humanitarian, social and economic considerations whereas its issues are more and more linked to other security issues as for terrorism and organized crime.

In this context, the South Western area of the Mediterranean has witnessed an intensification of illegal migration towards the Northern shores of this sea particularly after the adoption of

the closed borders policy initiated by the EU countries following the Shengen agreements circumscribed to the only EU states, considering in reality that the neighboring states of the southern shores constituted a direct threat , ignoring at the same time the fact that those states have become themselves a crossing area of intensified movement of illegal migration from Africa, as they assume by themselves the negative effects of such a phenomenon.

Therefore, what is the European policy towards illegal migration concerning the Southern area of the Mediterranean? And what are the instruments and mechanisms adopted to put an end to this problem?

Key Words: immigration, Terrorism, Organized crime, The Southern West of mediteranean.

مقدمة:

لا تزال موجات المهاجرين غير الشرعيين تتزايد بشكل كبير في منطقة غرب المتوسط متجهة من ضفته الجنوبية إلى ضفته الشمالية خاصة بعد الحراك الاجتماعي الذي عصف بالمنطقة العربية لسنة 2011، الأمر الذي جعل من ظاهرة الهجرة غير الشرعية تأخذ حيزا كبيرا في اهتمام مراكز صنع القرار ومراكز البحوث ، فبالرغم من أن هذه الظاهرة تعكس حالة الأوضاع في الدول التي تشهد نزوح مهاجرين منها نحو دول أخرى أكثر استقرارا وأكثر تنمية، غير أن دول الاتحاد الأوروبي ترى فيها تهديدا أمنيا مباشرا لها، دون أن تكلف عناء نفسها الوقوف عند الدوافع الحقيقية التي تقف وراء استفحال هذه الظاهرة وهذا من خلال بناء رؤية شاملة وكاملة قادرة على اقتراح حلول سليمة وفعالة للحد من منها.

غير أن تصنيف منطقة جنوب غرب المتوسط كبؤرة لعدم الاستقرار، جعل أوروبا تتظر بعين الحذر لكل ما يحصل في هذه المنطقة، بل دفعها إلى طرح سياسات حول الهجرة غير الشرعية وتوظيف آليات من شأنها حماية أمنها واستقرارها، متناسية أن دول هذه المنطقة هي الأخرى أصبحت منطقة عبور لأعداد هائلة من المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين مع تحملها للآثار السلبية الناجمة عن ظاهرة الهجرة غير شرعية.

الإشكالية:

ما هي محددات التصور الاوروبي لظاهرة الهجرة غير الشرعية في منطقة جنوب غرب المتوسط؟

للإجابة على هذه المشكلة سيتم الاعتماد على المحاور التالية:

المحور الأول: حول مفهوم الهجرة غير الشرعية

المحور الثاني: التأسيس النظري للظاهرة

المحور الثالث: تقييم السياسة الأوروبية للهجرة غير الشرعية.

المحور الأول: حول مفهوم الهجرة غير الشرعية

أولاً: مفهوم الهجرة

الهجرة اصطلاحاً: كلمة مشتقة من فعل هاجر، يهاجر يعني ترك الشيء أو اعرض عنه، أما الهجرة فيقصد بها الخروج من أرض إلى أخرى.

أما المهاجر: فهو شخص غير مكان إقامته و تخطى الحدود السياسية أو استقر في منطقة سياسية جديدة سواء كانت دولة أو أمة¹.

والهجرة في العموم هي: حركة الانتقال فردية أو جماعية من موقع إلى آخر بحثاً عن وضع أفضل اجتماعياً كان أم اقتصادياً أم دينياً أم سياسياً أم أمنياً².

الهجرة الشرعية تعرف على أنها: الهجرة التي تتم بموافقة دولتين على انتقال المهاجر من موطنه الأصلي إلى الدولة المستقبلية، وتكون عادة بين الدول التي لا تعرقل حركية الهجرة والتي تسمح قوانينها للمهاجرين بالتوافد إليها وفقاً لما تمليه إجراءاتها للمهاجرين، فتقدم تسهيلات للحصول على تأشيرات دخول نظامية لمن ترغب في استقبالهم من المهاجرين³.

أما الهجرة غير الشرعية فتعني دخول المهاجرين البلد بدون تأشيرات أو أدونات دخول مسبقة أو لاحقة، إذ تعاني غالبية دول العالم من مشكلة الهجرة غير الشرعية وخاصة الدول الصناعية التي تتوافر فيها فرص العمل⁴.

ويمكن تعريف الهجرة غير الشرعية أيضاً أنها تلك التي تتم بطرق غير قانونية نظراً لصعوبة السفر وصعوبة الهجرة الشرعية التي تتعقد فياً إجراءات السفر مما يجعل من الهجرة الشرعية أمراً مستحيلاً⁵.

ثانيا: الهجرة غير الشرعية وعلاقتها ببعض المفاهيم

ارتبطت الهجرة في السنوات الأخيرة بظواهر أمنية خطيرة على غرار الجريمة المنظمة والإرهاب وتهريب الأشخاص، الأمر الذي أدى إلى ما بات يعرف "أمننة الهجرة" أو "أرهاب الهجرة".⁶

1. الهجرة والإرهاب:

لقد دفعت التحولات التي طرأت على الأجندة الغربية وخاصة الأمريكية منها فيما يخص ببروز تهديدات أمنية جديدة جعلها تحدد عدوا جديدا يزعزع أمنها القومي، وهذا بعد أن كان العدو الكلاسيكي الخطر الشيوعي، لكن مع تفجيرات لندن ومدريد وبالخصوص تفجيرات 11 سبتمبر 2001، اتجه الغرب نحو بناء مفهوم جديد لأمنه جاعلا الضفة الجنوبية أولى أدوات تحقيقه.

و يعرف الإرهاب حسب الباحث جيراردشالياند (Gérard Chaliand) : " عنف مبيت يستجيب لدوافع سياسية تمارسه مجموعات سرية على غير المقاتلين ، ويأتي من داخل الدولة او من خارجها"، فالإرهاب ظاهرة فوضوية لا تستند إلى أهداف سياسية باستثناء الاستيلاء على الأموال و المنافع الاقتصادية.⁷ أما الموسوعة السياسية فقد عرفت الإرهاب على أنه: "استخدام العنف - غير القانوني - أو التهديد به، بأشكاله المختلفة كالاعتقال والتشويه والتعذيب والتخريب والنسف، بغية تحقيق هدف سياسي معين، مثل كسر روح المقاومة والالتزام عند الأفراد، وهدم المعنويات عند الهيئات والمؤسسات أو كوسيلة من وسائل الحصول على معلومات أو مال، وبشكل عام استخدام الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشئنة الجهة الإرهابية".⁸

فبالرغم من اختلاف طبيعة الأحداث والظروف بين ما حدث في مدريد ولندن باعتبارها ترتبط بظروف أمنية وأوضاع سياسية خارجية من جهة، وما حدث في فرنسا وألمانيا وبلجيكا إلا أن هذه الأحداث نبهت إلى خطورة ملف المهاجرين فيما يخص قضايا الأمن والحريات وحقوق الإنسان والعنصرية والتطرف والإرهاب والإسلام السياسي.

إذ أدت هذه الأحداث إلى إلقاء اللوم على المهاجرين العرب و المسلمين عما آلت إليها ظروفهم، فنجد الرئيس الفرنسي السابق نيكولاس ساركوزي (Nicolas Sarkozy) يصف المتسببين في أحداث العنف التي جرت في فرنسا 2005 بالرعاغ أو الحثالة، في إشارة منه إلى المهاجرين المغاربة الذين لم يستطيعوا

الاندماج في المجتمع الفرنسي، وهذا بسبب مشكلات البطالة و التهميش و الفقر إضافة إلى أزمة الهوية التي يعاني منها المهاجرين⁹.

وهكذا وتزامنا مع الظروف المعيشية للمهاجرين في دول الاستقبال تم تصعيد الحملة العالمية ضد ما يسمى بالحرب على الإرهاب وما صاحبها من دعايات إعلامية سلبية قد تساهم في تعميق المشاعر السلبية للمهاجرين من أصول عربية وإسلامية، متجاهلة أن هؤلاء المهاجرين هم كذلك ضحايا لأعمال إرهابية (عصابات المافيا في إيطاليا).

2. الهجرة والجريمة المنظمة:

أبدى المجتمع الدولي تخوفه من ارتفاع نسبة الجرائم التي أصبحت تهدد امن واستقرار الأفراد والدول، بحيث انتشرت في الآونة الأخيرة جماعات منظمة تستعمل في أعمالها الإجرامية كل وسائل التهريب والتخويف.

تعد الجريمة على أنها كل نشاط غير مشروع من الأنشطة غير المشروعة، تهريب الأموال، تهريب الآثار، تجارة الأسلحة، الجريمة الالكترونية، فقد أضحت المنظمات الإجرامية تشكل مؤسسات كل مؤسسة تختص في نشاطات محظورة وغير شرعية خصوصا وأنها استفادت من العولمة المالية التي مكنت هذه المنظمات عبر تقنيات متطورة من إخفاء المواد الأصلية الشرعية والاستثمار في الاقتصاد الرسمي في التدفق الهائل لرؤوس الأموال.¹⁰

من جانب آخر، تسببت العولمة في انتشار ظواهر العابرة للحدود كالجريمة المنظمة ظهور عرقيات قومية، تدفقات الهجرة... لذلك فإن المجتمع مهدد أكثر من الدولة، التي ترى وظائفها تتغير دون مراجعة لسيادتها، بينما ترى المجتمعات هويتها مهددة من طرف هذه الظواهر المتقاطعة، والتي تؤدي في بعض الأحيان إلى ضياع القيم الثقافية.¹¹

يعرف الانتربول (الشرطة الدولية) الجريمة المنظمة على أنها: «أي جماعة من الأشخاص تقوم بحكم تشكيلها بارتكاب أفعال غير مشروعة بصفة مستمرة وتهدف أساسا لتحقيق الربح دون تقيد بالحدود الوطنية»¹².

فالهجرة غير الشرعية في سياق علاقاتها بالجريمة المنظمة تشكل تهديدا في استقرار وامن الدول الأوروبية، إذ تنتشر بشكل واسع شبكات الإجرام التي تعتمد في نشاطها على تهريب المخدرات والمتاجرة فيها، وحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، فإن 2 بالمائة من الناتج العالمي لسنة 1998 تندرج ضمن النشاط غير المشروع أما العائدات المالية الناتجة عن المتاجرة في المخدرات تقدر بين 300 و 500 مليار دولار سنويا، وهذا ما يفسر لجوء الجماعات الإجرامية إلى الاستفادة من حركية الهجرة غير الشرعية.¹³

فالإرهاب والجريمة المنظمة وتهريب المخدرات كلها تبعات أمنية يتم ربطها بالتدفقات البشرية (الهجرة غير الشرعية) مما يجعل التهديد متعدد الأبعاد والزوايا وهذا سوف يؤثر بالتأكيد على الحلول المطروحة في معالجة مسألة الهجرة، إذ كلما تشابكت المتغيرات، تشابكت معها آليات العلاج.

المحور الثاني: التأسيس النظري لظاهرة الهجرة غير الشرعية

تضم منطقة غرب المتوسط ضفتين، شمالية تشكل مصدر جذب للهجرات و الضفة جنوبية تشكل مصدر طرد بسبب مجموعة من المتغيرات التي حتمت على الأفراد في الجنوب التفكير بشق الطريق نحو الضفة الشمالية منها وفيما يلي أهم المقاربات النظرية التي فسرت حركية الهجرة من جنوب المتوسط إلى شماله.

1. المقاربة الأمنية:

ظلت القضايا الاستراتيجية و الأمنية في البحر المتوسط محكومة بظروف الصراع بين المعسكر الغربي و المعسكر الشرقي في إطار الحرب الباردة¹⁴ ، غير أن نهاية هذا الصراع طرح جملة من النظريات التي كانت نتاج طبيعة التحولات التي شهدتها المرحلة ومن بينها التحول في مفهوم الأمن .

كانت أولى التصورات النظرية للأمن تنصب في إطار عسكري تقليدي يجعل من القوة المادية (قوة الجيوش، نوع وعدد السلاح...) الفاصل الرئيس في الانتصار خلال الحروب، إذ يعمل على تأمين حدود الدولة والحفاظ على أمنها واستقرارها.

فالمعضلة الأمنية اليوم نابعة من شعور الدولة بالتهديد ما يجعلها تسعى للحصول على مزيد من القوة عبر تسليح ترسانتها الحربية، ونرى هذا متجليا في نسبة الإنفاق العسكري المغربي، إذ زاد معدل الإنفاق الجزائري خلال الفترة 2001-2011 بنسبة 173% لتحل الجزائر المرتبة 11 عالميا ضمن الخمسين دولة الأكثر إنفاقا في العالم، أما المغرب فقد زادت نفقاته العسكرية خلال نفس الفترة إلى

.1545.5%

جدول رقم (1) يوضح حجم الإنفاق العسكري المغربي (مليار دولار) 2013-1980

البلد\الفترة	تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا
2013-2000	8,180	72,780	16,374	39,026	1,503
1999-1989	4,371	17,080	6,579	22,323	0,451
1988-1980	2,812	5,796	4,562	15,942	0,320
1980-2013	15,363	95,656	27,515	77,291	2,274

المصدر: عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص 32.

الملاحظ في هذا الجدول الأهمية التي توليها الدول المغربية للجانب العسكري الذي يفسر بظهور تحديات أمنية جديدة، الإرهاب في الساحل، انتشار الأسلحة وتجارة المخدرات، غير أن هذا الاهتمام قابله إهمال في جانب التنمية، إذ أصبح المواطن في هذه الدول غير قادر على توفير حاجياته اليومية، مما يدفعه إلى التفكير في الهجرة غير الشرعية من خلال تبني الطرق غير القانونية في مغادرة وطنه نحو مكان آخر يلبي هذه الاحتياجات.

أما على المستوى السياسي، فقد ذكر جيمس تيراس (G. Terras)، وجود دول ثلاث في واحدة، فيما أسماه "الدول التعددية"، ويصنفها إلى ما يلي¹⁶:

- **الدولة التاريخية:** تخضع للنخب السياسية ولأنصارها من الجماهير، كما أنها تستمد ادعاءات الزعامة من طرف الحزب الواحد.
- **الدولة الحديثة:** وهي تؤدي وظيفتين، فهي دولة التقنوقراط ودولة الرفاه، فهي تعمل على دمج مواطنيها في الأمة الدولة إذ تعمل على تأكيد شرعية النظام وشرعية النخب الحاكمة.
- **دولة القمع:** هي دولة فوق المجتمع وفوق القانون، وهي من تضع قانونها الخاص، تستعمل أجهزة القمع التي تمتلكها الدولة في حماية الطبقة الحاكمة.

ولهذا فالمواطن في الدول العربية بقمع حرياته وعدم إشراكه الحياة السياسية، سيولد لديه شعور بالاضطهاد والعزلة والنفور من كل ما له علاقة بالسلطة والنظام الذي عادة ما يعبر عن المصالح الشخصية للطبقة الحاكمة في الدول المغربية، والتي تعتبر من بين أهم الدوافع المتسببة في هجرته.

قد أوضحت من جانبها مدرسة كوبنهاغن للسلام عبر عديد روادها باري بوزان (BurryBuzan) أن الأمن أصبح أمنا شاملا ومتعدد الأبعاد يشمل إضافة إلى البعد العسكري البعد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

من جهة أخرى ميزت هذه المدرسة بين أمن الدولة المرتبط بالسيادة وأمن المجتمع المرتبط بالهوية¹⁷، فإذا أسقطنا هذا المفهوم على الظاهرة المدروسة فإن الهجرة غير الشرعية تندرج في إطار الأمن الإنساني خصوصا في ظل المبادلات الدولية وتطور وسائل الاتصال التي تسهل الحركات البشرية، إذ أصبحت مصدر قلق لعدد الدول والمجتمعات بسبب مسائل الهوية ونجد هذا متجليا في التحدي الذي تسببت فيه الظاهرة في علاقات الاتحاد الأوروبي بدول الضفة الجنوبية.

فالهجرة غير الشرعية أضحت اليوم موضوعا يكتسي طابعا اجتماعيا ثقافيا جعل منه مصدر تخوف المجتمعات الأوروبية التي تسعى للحفاظ على هويتها خصوصا في ظل النمو المتزايد والمتسارع للظاهرة.

2. المقاربة الاقتصادية:

تعود بداية هذه النظرية إلى نموذج "التطور في الاقتصاد المزدوج" لصاحبه (لفييز) (W.A.Lewis) أين حاول أن يجد تفسيراً للهجرة، حيث أكدت مختلف الأدبيات الاقتصادية على الفوارق الجغرافية في توزيع الدخل بين الأفراد الاقتصاديين كعامل رئيسي مسبب للهجرة الخارجية، وقد أدمجت مقاربة الهجرة كعامل ميسر لحياة اقتصادية أفضل مقارنة بما هي عليه في بلدان الأصل.

إن الهدف من الهجرة ضمان فارق إيجابي بين الأجور الحالية في دولة الأصل وبين الأجور المنتظرة في الدولة المستقبلية، وحسب الأستاذ تابينو (G.P.Tapinos) فإن الهجرة هي رد فعل تجاه التخلف الاقتصادي¹⁸، فكلما زاد الفارق في مستويات الشغل والدخل زادت دوافع الهجرة لدى الأفراد.

فأي نظام سياسي يستمد مشروعيته وديمومته من قدرته على تحقيق الحياة الأفضل لشعبه، وحل أو مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه مجتمعه¹⁹، غير أن الحكومات العربية لم تعط أهمية كافية لتحسين هذه الظروف، بحيث يتسم اقتصادها بالضعف وعدم التنوع، مما أدخلها في مشاكل داخلية، كشفت عجزها في تحقيق وظيفتها التي مردها غياب رؤية تنموية محددة الأهداف والوسائل.

ففي التحليل النيوكلاسيكي المبني على المفاضلة بين المزايا والتكاليف وتعظيم المنفعة بأقل الأثمان، تعد الهجرة استثماراً قادراً على إحداث فائض صافٍ إيجابي يتأتى من الفارق بين الدخل المتحصل عليه في بلد الأصل والدخل المتوقع الحصول عليه في بلد المضيف مع احتساب وطرح نفقات النقل والتنقل²⁰.

من جهة أخرى إن تطور الرأسمالية أدى إلى بروز نظام عالمي مكون من دول مركزية مصنعة متطورة ودول محيطية متخلفة تربطهما علاقة غير متكافئة تؤدي إلى تبعية المحيط للمركز، تعتبر هذه النظرية أن الهجرة هي شكل من أشكال استغلال دول المركز للمحيط، تكون نتيجة تعميق عدم المساواة في الأجور ومستويات المعيشة الموجودة بين الأفراد في دول المحيط والمركز، ويعتبر سمير أمين، في هذا الصدد، أن الهجرة عامل أساسي لتحويل فائض القيمة من دول المحيط إلى دول المركز، خاصة هجرة الكفاءات لأن دول المحيط هي التي تتحمل تكاليف التعليم والتكوين.

وفي هذا السياق نلاحظ أن الدول الأوروبية تعمل على تشجيع هذا النوع من الهجرات (هجرة الأدمغة) التي تستفيد من إمكانياتها المعرفية والعلمية وتتصدر دول المغرب العربي الثلاث الجزائر، تونس والمغرب قائمة هجرة الكفاءات الذين عادة ما تضم فئة الأطباء والمهندسين، في مقابل ذلك نجد نزيف الكفاءات العربية ناتج عن إخفاق هذه الدول في الاهتمام بعقول مواطنيها والذي مرده نقص الإمكانيات، إضافة إلى حجب المعرفة التي تعني إدراك المواطن لحقوقه ومن ثم المطالبة بها²¹.

إن التيار المؤيد لمسألة تواجد المهاجرين في أوروبا يؤكد الحاجة الديمغرافية والأهمية الاقتصادية التي يمثلونها، ويعتبر مؤيدو هذا الاتجاه أن العنصرية ضد المهاجرين ستزيد من التطرف، وبالتالي يمكن حدوث ردود أفعال متطرفة من قبل هؤلاء الذين يشعرون بالتمييز والعنصرية في ظل تشدد أحزاب اليمين المتطرف المناهية بطرد المهاجرين إلى أوطانهم²².

وقد ذهب بعض المفكرين أمثال بورتس (A.Portes) عام 1981 و ساسن (S.Sassen) عام 1988 من خلال نظرية التبعية إلى ربط الهجرة بالتطورات التي عرفها النظام الرأسمالي، فكثافة الهجرة يعود إلى توسيع النظام الرأسمالي نحو دول المحيط (الدول المتخلفة) واختراق اقتصادياتها التي تصبح تابعة لدول المركز.

3. المقاربة الاجتماعية:

سوسيولوجيا الهجرات هو فرع من فروع السوسيولوجيا المعاصرة ظهر في مطلع القرن الماضي مع مدرسة شيكاغو، تطور في أوروبا خلال فترة السبعينيات، يدرس أثر وفود المهاجرين وانعكاسات ذلك على المجتمع المضيف كما يدرس مجموعة من المشاكل التي يخلقها عدم الاندماج وهو اتجاه نظري يهتم بدراسة الأوضاع التي يعيشها المهاجر²³.

تهتم هذه النظرية بدراسة الجوانب الاجتماعية والثقافية ووضعية مجتمعات المهاجرين المقيمين، مع التركيز على وضعية الاستغلال والتمييز الاجتماعي والثقافي، ومعاونة المهاجرين من التمييز العنصري الممارس ضدهم، نضالهم من أجل الحصول على حقوقهم وكذا التنظيمات المساندة لهم من جمعيات حقوق الإنسان ونقابات عمالية تساعد المهاجرين، ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى أعمال كل من ماسي (L.D.Massey) وبورديو (P.Bourdieu) وجرانوتي (B.Granotier).

فالاندماج حسب المفوضية الأوروبية عملية ذات اتجاهين: الأول يقوم على حقوق والتزامات متبادلة بين مواطني الدول المضيفة والدول المصدرة، وتترتب عن ذلك ضمان حقوق المهاجر حتى يتمكن من المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ومن ناحية أخرى احترام المهاجر لقيم البلد المضيف والمشاركة الايجابية في عملية الاندماج دون تخليه عن هويته.²⁴

غير أن هذا التعريف يبقى حبرا على ورق في ظل التخوف الأوروبي من هذا الاندماج الذي يشكل خطرا على هويتها وتهديدا لحضارتها.

جدول رقم (2) يبين عدد المهاجرين من دول الشمال الأفريقي إلى بعض الدول الأوروبية
لسنة 2015 (بتصرف)

الدولة	فرنسا	إيطاليا	ألمانيا	أسبانيا	بلجيكا	هولندا	المملكة المتحدة
المغرب	926466	425238	114552	699800	93012	172291	23519
الجزائر	1430656	22471	23272	55306	12054	3975	26826
تونس	388598	107671	41332	2734	5730	4568	6606
ليبيا	2351	36222	4471	966	236	908	17684

*بتصرف الطالبة، لم يتضمن هذا التقرير إحصائيات خاصة بالدولة الموريتانية.

Source : Annuaire IEMed de la Méditerranée 2016, Institut européen de la méditerranée ,
Barcelone, 2016,p466.

قدر عدد المهاجرين لدول الضفة الجنوبية نحو الضفة الشمالية من المتوسط لسنة 2015 بحوالي 8162375 مهاجر أما عدد المهاجرين الأجانب نحو الاتحاد الأوربي فقد بلغ 34043026 مهاجر أي إذ ما قورن مع عدد سكان الاتحاد الأوربي والمقدر بأكثر من 512,6مليون نسمة سنة 2018²⁵، ما يجعل من الهجرة خطرا.

شهدت سنة 2015 ارتفاعا محسوسا في عدد اللاجئين القادمين إلى أوروبا عبر المسالك الجنوبية، إذ قدر عددهم بحوالي 1046496 لاجئ مقارنة بـ 229430 لاجئ سنة 2014، وقد ميز هذه السنة بهلاك عدد هائل ممن حاولوا عبور المتوسط، فوفقا لتقديرات المنظمة الدولية للهجرة قدر عددهم بـ 3770²⁶، أي بزيادة قدرت بحوالي 15% مقارنة بسنة 2014.

جدول رقم (3) يبين وجهة المهاجرين إلى دول الأعضاء في جنوب الاتحاد الأوروبي لسنة 2015 من خلال البحر والبر

الدولة	عن طريق البحر	عن طريق البر	المجموع
اليونان	853650	3713	857363
بلغاريا	0	31174	31174
ايطاليا	153842	0	153842
اسبانيا	3845	0	3845
مالطا	106	0	106
قبرص	269	0	269
المجموع	1011712	34887	1046599

Source:Roderick Pace, les migrations en Méditerranée : origine et caractéristiques, **Annuaire IEMed de la Méditerranée 2016**,Institut européen de la méditerranée , Girona, Barcelone, 2016,p101.

يتضح من الجدول أن عدد المهاجرين يتوجهون بقوة إلى اليونان وايطاليا حسب إحصائيات 2015، بحوالي أكثر من مليون مهاجر غير شرعي، مما جعل من المتوسط أخطر ممر من حيث عدد الوفيات التي هي في تزايد والتي قدرت بـ 20000 مهاجر لقوا حتفهم في مياه المتوسط منذ سنة 1988، وشهدت الأشهر الأولى من سنة 2015 لوحدها وفاة 1800 فرد²⁷.

وفي آخر إحصائيات لمنظمة الأمم المتحدة في الفترة الممتدة بين شهري جانفي و جويلية 2017 حوالي 2420 ضحية من المهاجرين غير الشرعيين ما بين غرقى ومفقودين أثناء عبورهم للبحر المتوسط²⁸.

جدول رقم (4) يوضح مسالك العبور للهجرة غير الشرعية خلال الأشهر الخمس الأولى لسنة 2016

المعابر	الدولة	من 1 جانفي إلى 25 ماي 2016	من 1 جانفي إلى 25 ماي 2015
المعبر الشرقي للمتوسط	اليونان	156157	40297
المعبر الشرقي للمتوسط	قبرص	28	269
المعبر المركزي (الرئيسي)	ايطاليا	37363	47449
المعبر الغربي	اسبانيا	1063	3845
المجموع		194611	91860

المصدر: Roderick Pace, les migrations en Méditerranée : origine et caractéristiques, **Annuaire IEMed de la Méditerranée 2016**, Institut européen de la méditerranée , Girona, Barcelone, 2016.p102.

فيما يخص أهم مناطق العبور فهي مقسمة على 3 مناطق إذ يعتبر المعبر الغربي أهم مسلك بحيث، يمر عبره مهاجرين قادمين من إفريقيا جنوب الصحراء وشمال إفريقيا نحو أوروبا من خلال المغرب، غير أنه منذ 2010 انخفض عدد المهاجرين المستعملين لهذا المعبر بسبب عدة عوامل أهمها التطبيق الصارم للقوانين في المغرب واسبانيا، إضافة إلى عزوف الأفراد عن التوجه عبر ليبيا مخافة إعادتهم من قبل السلطات الحدود للاتحاد الأوروبي، زد على ذلك ارتفاع نسبة البطالة في اسبانيا.²⁹

أما المعبر الثاني فهو الطريق المركزي (الليبي، على طول الشريط الايطالي والمالطي)، فقد شهد هذا الممر وصول عدد هائل من المهاجرين غير الشرعيين بسبب الأحداث التي عرفت المنطقة العربية منذ سنة 2011، منذ هذا التاريخ قرابة 70000 مهاجر أصلهم من تونس، وإفريقيا جنوب الصحراء ، تمركزوا على السواحل الايطالية والمالطية، غير أنه وبعد سقوط نظام القذافي تراجع العدد نسبيا³⁰، أما الأوضاع السياسية غير المستقرة التي ميزت بصفة عامة المنطقة دفعت بالأفراد إلى طلب اللجوء مشجعين بذلك نشاط الشبكات غير الشرعية (الاتجار بالأفراد) التي تستغل ظروف المهاجرين في زيادة حركتها.

المحور الثالث: تقييم السياسة الأوروبية للهجرة غير الشرعية في منطقة جنوب غرب المتوسط

ويمكن حوصلة السياسة الأوروبية للهجرة في الترتيبات الأمنية التالية:

أولاً: سياسة مراقبة الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي: تعتمد أوروبا على الآليات الأمنية في شقها العسكري الردعي بحيث تنفق أموالاً ضخمة في أنظمة المراقبة الإلكترونية لحماية الحدود واستحداث مؤسسات مهمتها مراقبة الحدود ومن أهمها وكالة فرانتكس (Frontex) الوكالة الأوروبية لحراسة الحدود وحراسة الشواطئ³¹، التي تقوم بمراقبة الشواطئ الأوروبية من خلال عملية ماري نستروم التي باشرت بها إيطاليا في 2013 قبل أن تتوقف في 2014 لأسباب مالية.

ولهذا وبهدف إيجاد حل لهذه الوضعية التي تجاوزت إمكانيات آلية فرانتكس عقد المجلس الأوروبي دورة استثنائية، بالتركيز على دور فرنسا وإيطاليا في اتخاذ الإجراءات الضرورية كتنقية الحراسة البحرية واستقبال اللاجئين والمهاجرين القادمين بالخصوص من ليبيا جراء الدمار والخراب الذي ساد البلاد ، بحيث تم إشراك الحلف الأطلسي الذي يعد إلى جانب فرنسا من بين العوامل التي أدت إلى انهيار نظام القذافي في 2011 والذي أفضى إلى حالة من الفوضى ، تجني فرنسا ثمارها من خلال موجات الهجرة، وقد أقر الحلف الأطلسي ب"الخطأ" الذي ارتكبه عند تدخله في ليبيا غير أن فرنسا أبت أن تعترف بذلك³².

ثانياً: عملية ترايتون: أطلقتها وكالة فرانتكس بميزانية أقل، بحيث قررت القمة الأوروبية الطارئة التي عقدت في 23 أبريل 2015 تعزيزها عسكرياً لإنقاذ المهاجرين.

غير أن التصور الأوروبي الأمني للهجرة غير الشرعية جعلها تعقد قمة طارئة أخرى في 18 ماي 2015 جمعت وزراء الخارجية والداخلية الأوروبيين، حيث تمت الموافقة على إجراء عملية بحرية تحت اسم "يونافور" رصدت لها ميزانية تقارب 118,2 مليون أورو³³.

وقد تدعم هذا التصور الأمني من خلال تجنيد أساطيل بحرية بموافقة دولية، حيث تم تبني القرار رقم 2240 بغالبية الدول 14 من أصل 15 دولة القاضي بالسماح لدول الاتحاد الأوروبي بمداهمة السفن التي

تحمل المهاجرين غير الشرعيين القادمة من سواحل ليبيا وقد تم إدراج هذا القرار ضمن الفصل السابع لميثاق الأمم المتحد والذي يقر باستخدام القوة لضمان السلم والاستقرار.

فهل فعلا هذا الإجراء يتطابق وتطلعات التصور المغاربي للهجرة غير الشرعية؟ لا أعتقد ذلك، فالسلم والاستقرار بالمفهوم الأممي ليس بالمفهوم المغاربي الذي يدرك جيدا أن الهجرة غير الشرعية في الأصل تعبر عن مشاكل اجتماعية واقتصادية وسياسية فهي نتيجة لظروف معينة وليست سببا فيها.

إن الهجرة غير الشرعية أضحت هاجسا يؤرق أوروبا التي عجزت عن تشكيل سياسة دفاعية أمنية مشتركة خارج المضلة الأطلسية، بحيث أظهر تناولها لمسألة الهجرة عطبا في جهازها الأمني، ففي الاجتماع الأخير المنعقد في 29 جوان 2018 ببروكسل، تم تقسيم مسؤوليات الدول الأوروبية تجاه المهاجرين من خلال ما يلي³⁴:

1. إنشاء مراكز مراقبة: في كل من إيطاليا، اليونان، اسبانيا باعتبارها دول الواجهة لموجات الهجرة، أو إنقاذ الناجيين وتوزيعهم مثل السلع على هذه الدول
2. إطلاق أراضيات إقليمية للإنزال: يتم هذا تحت رعاية المنظمة اللاجئيين التابعة للأمم المتحدة، بحيث يتم التكفل بالناجين من المهاجرين المغاربة خارج المياه الأوربية
3. تأكيد على محاربة الهجرة خاصة بين الدول الأوربية وعزل المنظمات غير الحكومية التي تدعم المهاجرين، وقد تم تعيين ثلاث دول لاستقبال هذه الأراضيات وهي كل من ليبيا، تونس والمغرب التي تمر عبرها موجات المهاجرين نحو كل من إيطاليا واسبانيا.

وخلال هذا الاجتماع صرح رئيس المجلس الأوربي أن "سجون غوانتانامو للمهاجرين" من شأنها أن تخفض نشاط المافيا والاتجار بالبشر.

غير أن كل من الجزائر، ليبيا، تونس والمغرب التي تواجه نفس مشاكل الهجرة مثلها مثل أوروبا رفضت مثل هذا النوع من الأراضيات.

في مسألة الهجرة غير الشرعية قدم الاتحاد الأوربي بين سنتي 2011 و2013 حوالي 5 مليار أورو كمساعدات موجهة لمنطقة جنوب المتوسط، خصوصا بعد الحراك الاجتماعي لعام 2011³⁵، إلا أنه لا يزال يركز على الآليات الأمنية من سياسة غلق الحدود وحراسة الشواطئ بتقنيات عالية ومنتطورة

و معاقبة المهاجرين بإيداعهم في السجون، كما قام أيضا بمراجعة السياسة الأوروبية للجوار عام 2015 والتي أكد فيها على أهمية الجوانب الأمنية في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي³⁶، غير أنها في الحقيقة آليات ضد التيار يتم صياغتها دون أية حسابات للآثار العكسية التي يمكن أن تخلفها، فمذ إبرام اتفاقية تشنغن، عرف نشاط الهجرة غير الشرعية تزايدا ملحوظا، بل كشف عن شبكات محترفة في تهريب المهاجرين، لهذا فأوروبا من خلال هذه الآلية تكشف عن عجزها في تحقيق مقارنة شاملة للظاهرة، وهذا ما تؤكدته الورقة الخضراء الصادرة عن المجلس الأوروبي في 2005، إذ تتضمن سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الهجرة، غير أنها لم تتطرق سوى إلى العمالة الشرعية التي يحتاجها السوق الأوروبي دون الحديث عن أسباب ودوافع الهجرة من دول الجنوب إلى أوروبا³⁷.

فبعدها كان ينظر إلى الهجرة كظاهرة ايجابية لما ساهمت به في نماء الدول المستقبلية³⁸، أصبحت ينظر إليها كتهديد أمني، إذ تتخوف الدول الأوروبية من نقل المهاجرين للأفكار المتطرفة في ظل تعارض القيم والمعتقدات بين دول صفتي المتوسط، إضافة إلى تدني المستوى التعليمي لهؤلاء المهاجرين ما يجعلهم يقبلون بأي وظائف وهو ما يمثل ضغطا على فرص العمل في الدول المضيفة³⁹.

وفي هذا الصدد قامت المفوضية الأوروبية في عام 2015 باقتراح الأجندة الأوروبية فيما يخص مسألة الهجرة والتي ركزت على المحاور التالية⁴⁰:

- التقليل من الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية
- إنقاذ الحياة وتأمين الحدود الخارجية
- تشكيل سياسة لجوء مشتركة ومتينة
- إنشاء سياسة جديدة فيما يخص الهجرة الشرعية

ما يلاحظ في هذه الأجندة هو تناولها بشكل عام وفضفاض موضوع الهجرة وهو المقترح نفسه المطروح في السياسات السابقة دون التطرق إلى التدابير التنموية التي يمكن أن تلعب دورا في تقليص موجات المهاجرين، بل ذهبت بعض التيارات السياسية في أوروبا في مقدمتها اليمين المتطرف إلى اتهام هؤلاء المهاجرين بتسببهم في تردي الأوضاع في أوروبا⁴¹.

غير أن الاتهام يجب أن يوجه إلى هذه السياسات التي يصوغها الاتحاد الأوروبي والتي كشفت عن عدم قدرة الدول الأوروبية على تقاسم المسؤوليات في معالجة طلبات اللجوء، خصوصا بعد الحراك الاجتماعي الذي طال المنطقة العربية لسنة 2011، بطريقة فعالة والتي تعتبر من بين أسباب فشل الآليات المتبناة في هذا الخصوص، فمثلا السياسات التي يتم إتباعها من قبل المجر وبولونيا في تقسيم وتوزيع اللاجئين لعبت دورا هاما في الفوضى التي ميزت حدود أوروبا في 2015.⁴²

وقد شكلت هذه المسألة خلافا بين الدول الأوروبية التي رفضت تحمل مسؤولية هؤلاء اللاجئين على غرار كرواتيا والمجر وألمانيا التي باشرت باستقبال أكثر من مليون لاجئ خلال عام 2015 والذي أدخلها في وضعية صعبة أمام تنامي القومية في البلاد.

ومن جهتها باشرت فرنسا باستقبال 30000 لاجئ، جلهم اختار وجهات أخرى كألمانيا والسويد وبريطانيا فهي دول مرتاحة اقتصاديا وسوق العمل منتشر مقارنة بفرنسا التي تتخربها البطالة⁴³.

وقد قدمت المفوضية الأوروبية سنة 2016 ، اقتراحا مفاده تعزيز ما جاء به قانون دبلن والقاضي بتحديد الدولة المكلفة بمعالجة طلبات اللجوء ، مركزة على تضيق التنقل لطالبي اللجوء من بلد أوروبي لآخر من خلال إجراءات الردع والعقاب⁴⁴.

وحتى المراجعات التي جرت على قانون دبلن لم تكن في المستوى المطلوب إذ لم تأخذ بعين الاعتبار الوجهات المرغوب فيها من قبل اللاجئين والتي عادة هي مرهونة باعتبارات عائلية، ثقافية، لغوية، والتي تشكل عوامل رئيسية في الاندماج الناجع على المدى البعيد.

إن السياسات الصلبة التي يطرحها الاتحاد الأوروبي في تعامله مع مسألة اللاجئين الذين من المفروض هم محميين بقوانين دولية ومواثيق أممية، تتم عن تخوف من أن تأخذ أبعادا من شأنها أن تهدد الأمن القومي الأوروبي والهوية الأوروبية خاصة في ظل المشاكل الداخلية كأزمة السكن والبطالة التي تتخبط فيها بعض الدول على غرار اليونان⁴⁵.

ويلاحظ في تعامل الدول الأوروبية مع هذه المسألة عدم التفرقة بين اللاجئين والمهاجر فالأول يترك بلده ووطنه من أجل البحث عن الحماية والثاني يتركه من أجل البحث عن حياة أفضل من خلال تحسين أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية التي هي غاية المهاجر.

مما سبق يتضح أن الطرح الأوربي للهجرة غير الشرعية، أصبح ورقة سياسية، تستعملها أحزاب اليمين للوصول إلى السلطة، مستغلة مشاعر الكره والحقد التي تكنها شعوب الضفة الشمالية لشعوب الضفة الجنوبية، وقد ساعد الإعلام الغربي الموجه في تعميق هذه المشاعر من خلال تشويه صورة الإسلام والمسلمين عبر جعلهم أعداء للحضارة الغربية.

خاتمة:

لازال الاتحاد الأوربي ينظر إلى الهجرة غير الشرعية كمصدر يهدد أمنه و استقراره، خصوصا في ظل غياب سياسة دفاعية و أمنية أوربية مشتركة من شأنها أن توحد المواقف الأوربية إزاء التدفقات المتتالية للهجرات إلى أراضيها، فجانب يرى فيها تهديدا لأمنه و استقراره بل و تهديدا لهويته ووجوده، و جانب يرى فيها مصدرا ، يغطي به النقص في اليد العاملة الأوربية المكلفة و الهرمة في الوقت نفسه، فبعض اقتصاديات هذه الدول تعتمد بشكل كبير على المهاجرين الذين تستفيد من خدماتهم بصفة غير قانونية و حتى غير إنسانية ضاربة بعرض الحائط القوانين التي شرعتها فيما يخص احترام حقوق الإنسان و عدم استغلاله مهما كان عرقه أو جنسه أو دينه .

ما زاد المسألة تعقيدا، هو غياب موقف مغاربي موحد بشأن مسألة الهجرة غير الشرعية، بالرغم من أن بعض الدول المغاربية تشكل هي الأخرى مناطق عبور للهجرات القادمة من إفريقيا جنوب الصحراء، ما يحتم عليها بذل جهود أكبر في سبيل البحث عن حلول عقلانية ناجعة، بحيث تكون أولى خطوات هذه المعالجة بالتشخيص الجيد و الدقيق لقضية الهجرة غير الشرعية ، من خلال بناء سياسات مشتركة بمعنى الكلمة، تعبر عن مواقف جميع الأطراف دون إقصاء أي طرف، غير أن السياسة الأوربية تبقى المهيمن الأكبر في دراسة ومعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في منطقة غرب المتوسط.

الهوامش:

- ¹فضيل دليو، علي غربي، الهاشمي مقراني، الهجرة والعنصرية في الصحافة الأوروبية، الجزائر: مخبر علم الاجتماع والاتصال، جامعة منتوري، قسنطينة، 2003، ص ص (15-16).
- ²عبد النور ناجي، الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط: ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي، الجزائر: جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق السياسية، في الملتقى الدولي بعنوان: الجزائر والأمن في المتوسط، 29-30 أبريل 2008، ص 119.
- ³عثمان حسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، الرياض: جامعة نايف للعربية للعلوم الأمنية، 2007، ص 17.
- ⁴ختو فايزة، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأرومغربية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص 35.
- ⁵هشام بشير، الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا: أسبابها، تداعياتها، سبل مواجهتها، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ع179، 2010، ص 119.
- ⁶المجلة الجزائرية للسياسات العامة، مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر، جامعة الجزائر 3، ع1، 2011، ص 43.
- ⁷محمد غربي، من اجل مفهوم جديد لنظرية الدفاع والأمن: حالة منطقة البحر الأبيض المتوسط، دفا تر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، ع1، 2009، ص 95.
- ⁸دريس لكريني، مكافحة الإرهاب الدولي بين تحديات المخاطر الجماعية ووقائع المقاربات الانفرادية، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ع 281، 2002، ص 38.
- ⁹ناصر حامد، المهاجرون في أوروبا بين مكافحة الإرهاب ومشكلات الاندماج، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، ع2006، 163، ص 195.
- ¹⁰ Gille favarelgarrigues , « la criminalité organisée transnationale» un concept à enterrer ? *l'Economie Politique* n°15,2002, p9 .
- ¹¹عبد النور بن عنتر ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري ،الجزائر: المكتبة العصرية ،2005 ، ص 26.
- ¹² يونس زكور، الإرهاب والإجرام المنظم، أبعلاقة، الحوار المتمدن، 2007، من الموقع www.ahewar.org http :
- ¹³ختو فايزة ، مرجع سبق ذكره، ص 44.
- ¹⁴ مراد إبراهيم الدسوقي، القضايا الإستراتيجية والأمنية في البحر المتوسط، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، ع118، 1994، ص 85.
- ¹⁵عبد النور بن عنتر، اشكالية التسلح في المغرب العربي ،المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية ، الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، ع 3، 2014، ص 32.
- ¹⁶خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، ط2، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص ص(63.62).

¹⁷Kheithkrqse, ;Michel Williams, **broadening the agenda of security studied: politics and methods** .mershon international studies review ,1996, P243.

¹⁸G.P.Tapinos, **L'économiedesMigrationsInternationales**, Paris : Fondations des Sciences Politiques, HarmandCollin, 1974, p.14.

¹⁹ناهدة حسين علي الاسدي، ربيع الثورات العربية: أسبابه وتحولاته، ط1، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2014، ص 13.

²⁰ عبد الفتاح العموص، "المحددات النظرية للهجرة الخارجية في البلدان المتوسطة"، من الموقع الإلكتروني <http://doc.abhatoon.net.ma/IMG/doc/afkar7.5.doc>.

²¹صلاح محمد عبد الحميد، سلامة الصاوي، الهجرة: الطرق، الأسباب، الآثار، ط1، مصر: هبة النيل العربية للنشر والتوزيع، 2014، ص ص (125-126).

²²هاني خلاف وأحمد نافع، نحن وأوروبا شواغل الحاضر وآفاق المستقبل، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1998، ص 232.

²³العمرم صفاء، "سوسيولوجيا الهجرة أو الهجرات"، من الموقع الإلكتروني [HYPERLINK {"http://www.swmsa.com/forum/archive/index.php/t-9645.html"}](http://www.swmsa.com/forum/archive/index.php/t-9645.html).

²⁴ ونيسة الحمر ونيالورفلي، مرجع سبق ذكره، ص ص (183-184).

²⁵ <https://www.touteurope.eu/actualite/la-population-de-l-union-europeenne.html>, **La population de l'union européenne**, <https://www.touteurope.eu/actualite/la-population-de-l-union-europeenne.html>

²⁶Roderick Pace, les migrations en Méditerranée : origine et caractéristiques, **Annuaire IEMed de la Méditerranée 2016**, Institut européen de la méditerranée, Girona, Barcelone, 2016.p99.

²⁷ Luigi Achili, Migration irrégulière à l'UE et le trafic d'êtres humains en méditerranée : le lien entre le crime organisé et l'immigration clandestine, **Annuaire IEMed de la Méditerranée 2016**, Institut européen de la méditerranée , Girona, Barcelone, 2016.p102.

²⁸اسماعيل جنادي، الهجرة غير الشرعية : المقاربة الجزائرية، مجلة الجيش: المركز الوطني للمنشورات العسكرية، ع 655، 2018، ص 39.

²⁹ Luigi Achili, **op.cit**, p 107.

³⁰ **Idem**.

³¹أنشئت Frontex سنة 2004، مقرها فارسوفيا ببولونيا، دورها: مساعدة دول الاتحاد الأوروبي والدول المنخرطة في فضاء شنغن على تسيير حدودها وحراستها من خلال توحيد المراقبة، والتعاون بين سلطات حراسة الحدود وتزويدهم بخبرات ودعم تقني.

³² Samy Ferdjoui, Immigration clandestine, entre « erreur » responsabilité et devoir d'agir, **Revue Salama**, Alger : maison de la presse, n°21,2015, p16.

³³اسماعيل جنادي، مرجع سبق ذكره، ص 33.

³⁴ Djamel Boukrine, l'Europe s'offre un accord en trompe-l'œil, **Revue Salama**, Alger : maison de la presse, n°38,2018, p16.

³⁵ Stefan Fule, **la politique de l'Union européenne envers ses voisins de sud**, Annuaire IEMED , 2016,p14 .

³⁶ Erwan Iannon ,**le réexamen de la politique européenne de voisinage**, Annuaire IEMED ,2016,p254.

- ³⁷نادية ليتيم، فتيحة ليتيم، البعد الأمني في مكافحة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ع 183، 2011، ص 26.
- ³⁸هند هاني، الحماية الدولية للمهاجرين العرب: حالة المهاجرين المغاربة، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ع 272، 2001، ص 115.
- ³⁹أشرف محمد كشك، حلف الناتو، من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ع 185، 2011، ص 23.
- ⁴⁰ Fabian Wllerman, l'agenda européen en matière des migrations, depuis un an. La réponse de l'EU à la crise a donné des résultats, mais surmontera difficilement, une autre preuve de solidarité, **Annuaire IEMed de la méditerranée**, 2016, pp(143-144).
- ⁴¹ Jorgen S.Nielson, Tendence en matière de gestion de l'immigration et de la diversité en Europe, **Annuaire IEMed de la méditerranée**, 2016, p158.
- ⁴² Samir Daiz, Europe France aux défis des Migrant, **Revue Salama**, Alger : maison de la presse, n°35,2018, pp (22-23).
- ⁴³ Laurent Schwartz, Migrants, l'Europe, oui mais après ?, , **Revue Salama**, Alger : maison de la presse, n°25,2015, p21.
- ⁴⁴**Idem.**
- ⁴⁵Laurent Schwartz, réfugiés, l'Europe tourne-t-elle le dos à son histoire ? **Revue Salama**, Alger : maison de la presse, n°24,2015, p17.